

# بنزول الشرق العربي وعلاقته بالسياسة الدولية

بقلم الطالب ف. ر.

صفر سنة :

زادت الحرب الأخيرة من الطلب على البترول فارتفعت التقدير المستخرجة منه من ٢٠٧٨ مليون برميل في ١٩٣٩ إلى ٢٦٦٥ مليوناً في ١٩٤٥. وكان للولايات المتحدة الأسبقية حيث زاد الإنتاج من ١٢٦٥ مليون برميل في ١٩٣٩ إلى ١٧١١ مليوناً في ١٩٤٥ ، أي ما يعادل ٦٤ر٢٪ من الإنتاج العالمي .

هذا النمو الملحوظ جعل بعض الأوساط الأمريكية تحذر من خطر استنزاف احتياطي البلاد من البترول . فقد قال هارولد ايكس - الذي كان في وقت واحد وزيراً للداخلية ورئيساً لدائرة البترول - في كتابه « البترول يخارب » : « ان كشف منابع جديدة للبترول أصبح بعد عام ١٩٣٩ غير متكافئ وإنتاجه وازدياد استهلاكه . فهو لا يؤمن بقاء احتياطيه في المستوى الضروري . إن الاحتياطي الذي كشف عنه التنقيب في عام ١٩٤٣ يقرب من ٣٠ ملياراً من البراميل . فاذا قسناه على مبلغ ما استهلكنا ١٩٤٢ وجدنا أنه يكفينا ٩ سنة فقط » !! ...

غير أن الحقيقة خلاف هذا إذ ثروة أمريكا البترولية لا تزال بعيدة عن الاستنزاف . ولو صدقت تنبؤات بعض المختصين في شؤون البترول ، لرأينا

الولايات المتحدة وقد استنزفت احتياطيها منذ أكثر من عشر سنين ! . إلا أننا نرى اليوم أن مستوى احتياطي البترول المكتشف في تلك البلاد أعلى منه في أى وقت آخر ! . ويلاحظ أن حملة « الاستنزاف » تهيؤ في الولايات المتحدة كلما اقتضت الضرورة تلمس أسباب لتبرير سياسية التوسع الامريكى كما حدث فى أعقاب الحرب العالمية الاولى ، لان الولايات المتحدة كانت تطمح فى استثمار آبار البترول فى الشرق الاوسط . وخلال الحرب العالمية الثانية لم ينقطع مثاوى صناعة البترول ولا الحكومة الامريكية عن الحديث حول ضرورة الحصول على منابع جديدة للبترول فى الخارج ، وبذلت الاحتكارات البترولية الامريكية جهودا جبارة فى سبيل الاستيلاء على منابع البترول وساعدتها الحكومة الأمريكية بجميع الطرق . وكان هارولد إيكس يقول :

« ان على الولايات المتحدة أن تحذو حذو الكائرا التي تساهم حكومتها بصورة مباشرة فى الحصول على منابع البترول » ذلك أنه بعد الحرب العالمية الاولى ألفت الحكومة الانكليزية لجنة خاصة بمجلس الوزراء لشئون السياسة البترولية للإمبراطورية البريطانية ، واستولت الشركات البترولية الانكليزية بمساعدتها على منابع عدة فى جميع أنحاء العالم .

وقد نهجت الحكومة الأمريكية عام ١٩٤٣ هذا السبيل فأنشأت هيئة حكومية باسم « دائرة احتياطي البترول » برئاسة المستر هارولد إيكس . وقد ورد فى تقرير « بعثة ترومان » أن الولايات المتحدة قدمت ٨٥٪ من البترول الذى استخدمه الحلفاء فى الطيران . ولما كانت الولايات المتحدة قد أخذت على عاتقها امداد الحرب بالبترول فقد زاد الانتاج الى ٢٨٨٪ . ومنذ عام ١٩٣٨ واحتياطيات البترول تقرب من النفاذ ، وقالت عن مهمة تلك الدائرة انها « امتلاك منابع البترول فيما وراء الأراضى الأمريكية ، وإيجاد كميات احتياطية منه ونقل وتكرير وبيع البترول ومشتقاته .. ! » . وقد اهتمت تلك الدائرة فى سنوات الحرب بالشرق الأوسط بصورة خاصة .

## صناعات البترول في الشرق الأوسط

في الشرق الأوسط ثروات بترولية ضخمة . وقد ذكرت اللجنة الخاصة بمجلس الشيوخ الأمريكي أن احتياطي البترول الذي تقب عنه في الشرق الأوسط في عام ١٩٤٥ يتجاوز ٢٦ مليار برميل — وقد ارتفع هذا الرقم بعد كشف البترول الأخير في عام ١٩٤٧ — . وهذه بعض أرقام تعطي فكرة أوضح . ففي عام ١٩٤٠ بلغ معدل الكمية المستخرجة من البئر الواحدة في إيران ٢٨٠٠ برميل . وأكثر من ١٥٠٠ برميل في المملكة السعودية ، وحوالي ٧٤٢ برميلا في العراق . في حين كان معدل الإنتاج في الولايات المتحدة ٩ براميل فقط !! ...

فالشرق الأوسط هو الذي يثير اليوم اهتمام ممثلي صناعة البترول الأمريكية . ولذلك أسباب وجيهة أهمها : غنى أراضيه بالبترول ، وقربها من الأسواق الأوروبية ، وإمكانية الحصول على أيدي عاملة يمكن استثمارها بأجور تافهة . وانخفاض مستوى المعيشة ، وجنى أرباح هائلة فضلا عن مركز هذه الأراضي من الوجهة الاستراتيجية .

## تمهّل رأس المال الأمريكي في استثماره بترول الشرق

قبل الحرب العالمية الثانية كانت انكثرا تحتل المركز الرئيسي لاستخراج البترول وتسكيره في الشرق . وكانت الحكومة البريطانية بالتعاون الوثيق مع الشركات الاحتكارية الانكليزية تطبق سياسة «الباب المغلق» التي كانت تحد الى حد كبير من تغلغل رأس المال الأمريكي في تلك المنطقة . وقد اضطرت الشركات البترولية الأمريكية بعد الحرب الأولى الى القيام بنضال عنيف ولم يتح لها ذلك الا في عام ١٩٢٧ بعد تدخل قوى من قبل حكومة الولايات المتحدة .

فمنذ ذلك التاريخ فقط تمكن رأس المال الأمريكي من التغلغل بسرعة في الصناعة البترولية في الشرق . وفي وقت قصير نسبياً حصلت تلك الشركات على عدد هام من الامتيازات في جميع بلدان الشرقين الأدنى والاطوسط تقريباً . وأصبح الأمريكيون يسيطرون الآن علي أكثر من ٥٠٪ من البترول ويشتركون مع بريطانيا في السيطرة علي الانتاج . هذا الي أن أمريكا ماخية في فرض سيطرتها علي خطوط الانابيب وهي مفتاح الصناعات المتصلة بالبترول .

### البترول العراقي :

والعراق من أهم مناطق البترول في الشرق ، فضلاً عن أهمية موقعه بالنسبة إلى خطوط المواصلات العالمية في الشرق . وقد أشارت بعثة ترومان إلى أن كمية البترول المنقب عنه في العراق بلغت في عام ١٩٤٣ حوالي أربعة مليارات برميل.

ويشرف على صناعة استخراج البترول في العراق أربع شركات أهمها شركة البترول العراقية . التي وزعت أسهمها بعد نضال طويل ، بين الكتل الانكليزية — ويمثلها شركة رويال دوتش شل وشركة البترول الانكليزية الايرانية وتمتلك ٤٧٪ . من الأسهم ، والكتلة الأمريكية ( نير أيست ديفلو بنت اكومباني ) وتمثل شركة « استاندارداويل أوف نيوجرسي » و « سكوني فاكوم اويل كومباني وتمتلك ٢٣٫٧٥٪ . من الأسهم ، والكتلة الفرنسية الممثلة في « الشركة الفرنسية للبترول وتمتلك ٢٣٫٧٥٪ . من الأسهم .

## بتروال البحرين والكويت

وتعتبر جزر البحرين ، الواقعة في الخليج الفارسي ، مركزا هاما للبتروال تستثمره «شركة بتروال البحرين» التابعة للمؤسستين الأمريكيتين الكبيرتين «تكساس أويل كومباني» و «ستاندارد أويل كومباني أوف كاليفورنيا» وكان هذا الامتياز في أول عهده يخص شركة انكليزية ، ولكن على أثر تدخل عنيف من قبل الحكومة الأمريكية أسقطت بعد الشركات الأمريكية . وقد بدأ الاستثمار الصناعي في عام ١٩٣٢ . وكذلك الحال في الكويت والمنطقة الواقعة في شمال الخليج الفارسي . فاستثمر البتروال في البداية في وقت قصير ، وهنا أيضا وقع الصدام بين مصالح الشركات الانكليزية والأمريكية . وأخيرا تم الاتفاق عام ١٩٤٣ على أن يعطى الامتياز لشركة بتروال الكويت التي وزعت أسهمها بالتساوي على الشركة الأمريكية «جولف أويل كور بوريشن» وعلى «شركة البتروال الانجليزية الإيرانية» .

## بتروال مصر

وتشرف على استخراج وتكريره «شركة آبار البتروال الانكليزية المصرية» (التابعة لشركة رويال دوتش شل) و «الشركة الأنكاو - إيرانية» على أن الأمريكين يهتمون كثيرا بالبتروال المصري . فالشركات الأمريكية «سكوني فاكوم» و «ستاندارد أويل اوف كاليفورنيا» و «تكساس أويل كومباني» تمتلك امتيازات في مصر . وفي اكتشاف البتروال الأخير في سيدر تخطت شركة انجلو اجبشيان أويل فيلدر ، والتي اكتشفت هذه الآبار العقد المبرم بينها وبين الحكومة المصرية فأعطت شركة سكوني فاكوم

نصف المساحة التي في يدها . وقد تضاعفت الكميات المستخرجة والمكررة في مصرفاً بين عامي ١٩٣٨ - ١٩٤٤ .

### بنترول المملكة العربية السعودية

احتلت المملكة العربية السعودية أثناء الحرب مركزاً فريداً في سياسة أميركا وبريطانيا البترولية . ولا شك أن الأمر الذي يفسر الاهتمام الفائق الذي تثيره تلك البلاد في الوقت الحاضر هو أولاً وجود منابع غنية للبترول فيها ، وثانياً موقعها الاستراتيجي . وتستثمر مواردها البترولية اليوم « الشركة العربية الأميركية للبترول » التابعة لشركتي « ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا » و « تكساس أويل كومباني » . وقد حصلت هذه الكتلة على الإمتياز سنة ١٩٣٣ لمدة ستين سنة . وتشرف الشركتان على أراض مساحتها ٣٩١ ألف ميل مربع أي ما يعادل تقريباً خمس مساحة الولايات المتحدة ! ... وقد وردت أنباء أخيرة بكشف منابع بترولية في بعض أنحاء شبه الجزيرة العربية ، وإن كان الخلاف قائماً حول تحديد تبعية المنطقة للبلدان المجاورة . وقد تقدم اقتراح بأن تتولى جامعة الدول العربية النظر في الأمر خشية أن تمتد يد الاحتكار الأمريكي إليه كذلك .

### مخاوف الانكليز من الاناييب الامريكانيه

في مستهل عام ١٩٤٤ أعلن رسمياً أن «دائرة احتياطي البترول الاميريكية» قررت بناء خط كبير من الاناييب يمر عبر البلاد العربية ناقلاً في اليوم الواحد كمية تتراوح بين ٢٥٠ ، ٣٥٠ ألف برميل من البترول . وأعلن أن هذه الاناييب ستنتجه من الخليج الفارسي إلى البحر المتوسط . ولكن هذا

المشروع أفلق الأوساط البريطانية إذ رأّت فيه تهديداً لسيطرتها في الشرق  
 سما وأن خطى الإنابيب العراقية التي تنقل كمية ضخمة من البترول ( ٨٥ ألف  
 برميل في اليوم ) تحدد إلى درجة ما استخراج البترول العراقي . وخلال الحرب  
 أيضا ، في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة لا تتحدث إلا عن بناء خط  
 للإنابيب في المسلك العربية ، كانت الصحافة الانكليزية تعلن عن مشاريع  
 جديدة لمد أنابيب تربط العراق بالبحر المتوسط . وبدأت الشركات الانجليزية  
 فعلا بعد انتهاء الحرب بقليل في نهاية ١٩٤٥ ، بإنشاء خط للإنابيب يصل بين  
 كركوك ( العراق ) وحيما ( فلسطين ) . ومعروف أن عمارة خط الإنابيب بناء  
 الانكليزي في عام ١٩٣٤ بين العراق وفلسطين لنقل البترول . وتقوم في حيما  
 مصفاة للبترول كبيرة تخص كتلة « رويال دوتش شل » و « شركة البترول  
 الانكلو ايرانية » وكان معدل ما تكرره قبل الحرب ٥٠ ألف برميل فأصبح  
 في أثناء الحرب ٩٠ ألفا . وهكذا يتبين لنا أن فلسطين ليست فقط قاعدة  
 لانكباتر قائمة على خطوط مواصلاتها مع ممتلكاتها ومستعمراتها . بل هي أيضا  
 مستودع للبترول الإيراني والعراقي المعد للبيع في الاسواق الاوربية .

كان ممثلو الصناعة البترولية الانكليزية يخشون تغلغل رأس المال الامريكي  
 في الشرق . ففي الوقت الذي كان يدرس فيه مشروع بناء خط للإنابيب  
 عبر البلاد العربية أعلن أن مصبه سيكون في الاسكندرية . وقد علق  
 المحلة الاميركية « ماجازين أوف وال ستريت » مجلة رجال المال الامريكيين  
 في عام ١٩٤٤ ، على ذلك بقولها : « لكي تحافظ بريطانيا على سيطرة  
 البترول العراقي في الاسواق الاوربية بعد الحرب لجأت — عمليا — إلى عزل  
 الاسكندرية بوصفها مصب الإنابيب الاميركية القائمة عبر الاراضي العربية ،  
 وذلك بأن ضغطت على الحكومة المصرية لجلها على فرض ضريبة مقدارها  
 ١٥٪ على البترول المصدر من مصر مهما كان مصدره . ولذا فالاميركيون

مضطرون إلى اختيار مصب آخر لأنابيبهم الآتية من المملكة العربية السعودية إما في فلسطين أو في سوريا . . . »

إلا أن الإتفاق المعقود بين إنجلترا وأميركا عام ١٩٤٥ حول البترول سيساعد على توغل رأس المال الأميركي في الشرق . وقد صرح المستر ايكس بعد توقيع الاتفاقية بأن هذا الاتفاق يضمن مصالح الولايات المتحدة في هذه المناطق البترولية الغنية جدا من الشرق ، وأنه يزيل المصاعب التي كانت في الماضي تحدد من نشاط الأميركيين في المملكة العربية السعودية . ونشرت الصحافة الانكليزية والأمريكية تصريحات تؤكد أن هذا الاتفاق يضع حدا للمنافسة والاحتكاك بين الدولتين ولكن يشك في ذلك كثيراً . . .

لقد عرف من مصدر رسمي أن الولايات المتحدة انشأت خلال الحرب ما يقرب من ٤٥٠ قاعدة بحرية وجوية في أوروبا والشرق والهند وبورما والصين وإفريقية الخ . . . كما أن إنجلترا تنظم بنشاط هي أيضاً « جهاز قواعدها » في سائر أنحاء العالم . فضرورة الحصول على البترول لتأمين هذه القواعد تضاعف حدة النضال عليه ، ذلك النضال الذي نلمس آثاره كل يوم في الأحداث السياسية في الشرقين الأدنى والأوسط .

وعلى ضوء هذه المعلومات يمكننا أن نفهم مايجرى علي مسرح الشرق الأوسط في الوقت الحاضر . فقد عنيت شركات البترول باثارة مشروع سوريا الكبرى وفلسطين والكتلة الشرقية واستناب الأمن العام الخ لحماية مصالحها وأرباحها في الشرق الأوسط ضد الشعور القومي المتصاعد في البلاد العربية .

ومهما يكن من أمر ، فإن استغلال الشركات الانكليزية والأمريكية لمنابع البترول العظيمة في الشرق الأوسط يعني حرمان أهالي هذه البقاع من ثروتهم القومية ، وتتخذها إنجلترا وأمريكا ذريعة لإنشاء سلسلة من القواعد الحربية

تمهيداً لحرب مقبلة لا صالح لشعوب الشرق الاوسط فيها ولن ينالهم منها إلا  
الدمار والقتل .

ولهذا السبب أيضاً نرى مئات الالوف من الجنود البريطانيين يعسكرون  
في الشرق الاوسط لحماية هذه الشركات في الوقت الذي تجار فيه بريطانيا  
بالشكوى من قلة الأيدي العاملة ! ...